الفصل الثالث :

مفهوم التربية السياسية للمرأة
والجذور التاريخية لمشاركة المرأة سياسياً

obeikandl.com

obeikandl.com

مقدمة

تناولنا فى هذا الفصل الحديث عن مفهوم السياسة ومفهوم التربية السياسية فمفهوم التربية السياسية للمرأة ثم الحديث عن التنشئة السياسية والثقافة السياسية والمشاركة السياسية، ثم تناولت بإيجاز الجذور التاريخية لمشاركة المرأة سياسياً مع الحديث عن أهم الرائدات المصريات اللائى غيرن الكثير من نظرة المجتمع للنساء.

أولاً: مفهوم التربية السياسية للمرأة

مفهوم السياسة:

إذا تتبعنا هذه الكلمة فى معجم اللغة العربية نجد أن أصل كلمة سياسة جاء من "السوس" وهى تعنى الرئاسة وإذا قيل (أسو فلاناً أى أنهم سوسوه)، وعندما تقول (ساس الأمر) تعنى أنه قام به ولكن القيام بالأمر هنا ليس قياماً بأى معنى وإنما شرط السياسة أن يقوم بالأمر بما يصلح هذا الأمر"[1].

واستخدم أرسطو مصطلح السياسة على أنه يعنى السيطرة على العبيد وتصور أن علم السياسة هو علم العلوم الذى يقدم المعرفة لأولئك الذين يدبرون شئون الدولة"[2] وأن كلمة سياسة قديمة وتستخدم فى الحديث اليومى بين أفراد المجتمع المتعلم والجاهل ويورد (دوفرجيه)[3] كذلك تعريفين لعلم السياسة فى كتابه فكر السياسة الأول يقول (إن السياسة هى علم حكم الدول)، والثانى يقول (إنها فن ممارسة حكم المجتمعات الإنسانية).

(١) ابن منظور، لسان العرب، الجزء الثالث، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦)، ص ٢٢٧١.
(٢) مصطفى رجب، فيصل الراوى، بحوث فى الثقافة السياسية لمعلمى المستقبل، (سوهاج: مكتبة الطالب، ١٩٩٨) ص٤.
(٣) محمد أحمد بيومى وآخرون، المجتمع والسياسة، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣) ص٩.

ويرى "ماكس فيبر"[١]. أن أى تنظيم أو اتحاد يصبح سياسياً إذا كان تنفيذ الأوامر فيه يتم بصورة مطردة فوق مساحة إقليمية معينة وذلك باستخدام القوة البدنية أو التلويح من قبل الهيئة الإدارية أى أن السياسة هى علم تنفيذ الأوامر الصادرة بناء على أساس قانونى أو تشريعى على مساحة إقليمية معينة، قد تكون هذه المساحة إقليم أو ولاية أو دولة، وأخيراً اعتبرت السياسة مظهر من مظاهر السلوك الإنسانى فى البيئة".

مفهوم التربية السياسية Political Education

يواجهنا فى مجال التربية السياسية صعوبات كثيرة عندما يسعى للوصول إلى تعريف محدد، لذلك يتناول بعض الباحثين هذا الموضوع تحت عنوان التنشئة السياسية والبعض الآخر تحت اسم التربية الوطنية، وفريق ثالث يتناول تحت مسمى التلقين السياسى، فالتربية أى كان نوعها تكون من أجل نمو متكامل للفرد.

وتعد التربية جزءاً لا يتجزأ من ثقافة المجتمع حيث دأبت معظم المجتمعات على الاهتمام بتربية شبابها وإن اختلفت فى غاياتها ووسائلها من مجتمع لآخر، ومن مرحلة تاريخية إلى مرحلة تاريخية أخرى فى المجتمع الواحد، تبعاً لاختلاف الظروف الاجتماعية المحيطة بها، حيث يتمثل المفهوم البسيط للتربية فى إعداد الفرد للحياة الاجتماعية الفعالة فى المجتمع، وذلك من خلال تربية المواطن القادر على الإسهام بفاعلية فى تطوير مجتمعه، ويعد الجانب السياسى والاجتماعى من جوانب هذا الأداء[٢].

وتعتبر التربية السياسية من مقومات العصر وتخصصاته وهى فى مضمونها "عملية يكتسب الفرد من خلالها اتجاهات نحو السياسة وتطورها فى اتجاه أهداف المجتمع"[٣]

(١) مصطفى رجب، فيصل الراوى، مرجع سابق،ص ٤.
(٢) فيفى أحمد توفيق، مرجع سابق، ص ص ٤٩، ٥٠.
(٣) محمد على محمد، دراسات فى علم الاجتماع السياسى، (الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ١٩٩٧)، ص١١٦.

فمن الأمور المسلم بها أن تقدم المجتمعات وتطورها لا يعتمد على حجم ما يمتلكه المجتمع من ثروات طبيعية بقدر اعتماده فى المقام الأول على ما يتوفر له من ثروة بشرية تتمثل فى الفرد الذى يشكل جميع الجوانب الجسمية والعقلية والروحية والخلقية والسياسية والاقتصادية بالمستوى الذى يجعله قادراً على التكيف مع ذاته ومع الآخرين.

وتعرف التربية السياسية على أنها "العملية التى تهتم بالأفراد، وتهيئتهم اجتماعياً لممارسة العمل السياسى، وتفهم المجتمع الذى يعيشون فيه والتعرف على مقومات المواطن الصالح وإعداد القادرين على تحمل المسئولية فى قيادة المجتمع"[١].

ويرى حسن شحاته وفيولت فؤاد[٢] "أن التربية السياسية هى العملية التى يمارسها أفراد المجتمع أفراداً أو أحزاباً أو دولة فى إطار نظام سياسى مرفوض، وذلك بهدف اكتساب القيم والمبادئ والاتجاهات التى يؤمن بها المربى، والمتعلقة بالتنشئة السياسية وقضاياها الرئيسية كالهوية والانتماء والولاء والقيادة والمشاركة والحريات والحقوق والواجبات، وذلك عن طريق مختلف الوسائل والطرق والمؤسسات التربوية، والثقافية المتاحة سعياً وراء الأهداف التى ينظمها الإطار الفكرى الذى ينطلق منه المربى".

ويتضح مما سبق أن التربية السياسية ليست قاصرة على مجتمع بعينه أو دولة دون أخرى، وإنما هى عملية منظمة تشمل المجتمع ككل، وتهدف إلى تعليم قيم ومبادئ وواجبات عن طريق بعض الوسائل والمنظمات الرسمية وغير الرسمية فى ضوء الأيديولوجية الفكرية للمجتمع.

(١) فيفى أحمد توفيق، مرجع سابق، ص١٠٣.
(٢) حسن شحاته، فيولت فؤاد، المفاهيم والقيم السياسية فى مجلات الأطفال، المؤتمر السنوى السادس فى ظل نظام عالمى جديد، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٠٣.

التربية السياسية للمرأة:

لقد كانت مصر ولا زالت فى خيالات المبدعين وأعمالهم امرأة ترمز للعطاء، ونهرًا ينبض بالحياة، وتراثًا هو سر الخلود، يشهد التاريخ أن مصر احتضنت نساءها ونفضت فيهن من روح التمكين والاقتدار والاستطاعة، وهذه الحقيقة أدركها مبكراً روادٌ لهم شأنهم أمثال: الشيخ محمد عبده ورفاعة رافع الطهطاوى وقاسم أمين وما لاقاه قاسم أمين من أجل تحرير المرأة وتعليمها من معاناة، فهم كانوا على يقين من أنه لا سبيل لتحرير مصر بدون تحرير المرأة، كما أن هذه الحقيقة هى التى ألهمت مصر السبق فى مجال إقرار الحقوق السياسية للمرأة.

والتربية كما يراها البعض "هى التى تعمل على تنمية وعى الناشئين بمشكلات الحكم والقدرة على المشاركة فى الحياة السياسية وتنمية ذلك بالوسائل المختلفة كالمناقشات غير الرسمية، والجمعيات النسائية بحيث يتاح لهن فرصة المشاركة فى العمل السياسى"(١).

ومن هنا يتضح أن التربية السياسية للمرأة هى التى تهتم بممارسة العمل السياسى وتفهم المجتمع الذى يعشن فيه، وإعطاء الحد الأدنى للمواطنة، مع التعرف على الحقوق والواجبات، فالاهتمام بالمرأة هو جزء من الاهتمام بمستقبل المجتمع ككل.

ونحن لا نبحث فى قضية المرأة فى المجتمع المصرى بصفة عامة،ولكن قضيتها من حيث دورها كجزء من واجهة هذا المستقبل وما تملك أن تقدمه لعالم الغد ودورها السياسى وترتبط الإجابة إلى حد كبير بدعم القدرات التنافسية للمصريين نساءً ورجالاً، وهذا يثير قضية رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية وتوسيع نطاق المشاركة السياسية وتعميق مشاعر

(١) إميل فهمى حنا شنودة، مرجع سابق، ص٨.

الانتماء بقول آخر التمييز بين المجتمعات لن يعتمد على حجم مواردها الطبيعية، وإنما على توفيرها للعناصر البشرية التى تهيئ أفضل استثمار لتلك الموارد ولا يتم هذا إلا بإتاحة الفرصة للمرأة لتقوم بدورها فى المشاركة السياسية.

ومما سبق يتضح أن التربية السياسية للمرأة هى التى تهتم بها لممارسة العمل السياسى وتفهم المجتمع الذى تعيش فيه، وإعطاء الحد الأدنى للمواطنة،مع التعرف على الحقوق والواجبات.

واجبات التربية السياسية:

يمكن تحديد أهم واجبات التربية السياسية فيما يلى:

١- إتاحة الفرصة لعقد المؤتمرات والندوات الثقافية فى كافة التيارات المتواجدة على الساحة وهذا التثقيف كثيراً ما يتضمن قضايا ومسائل تتصل بشكل مباشر وغير مباشر بالسياسة.

٢- إتاحة الفرصة لممارسة الحقوق كالمشاركة فى الانتخابات وإقرار النظام التربوى بالإضافة إلى تعلم القيادة[١].

التنشئة السياسية:

تعددت تعريفات التنشئة السياسية فقد عرفها العديد من الرواد والباحثين أمثال "هربرت هايمان"Herbert Hyman والذى يعد أول من استخدم هذا المصطلح حيث درس فى أطروحته للدكتوراه بجامعة جلينكو السلوك السياسى والتنشئة السياسية للشباب صغار السن ذكوراً أو إناثاً[٢]. وتشير عبارة التنشئة السياسية إلى الطريقة التى يتعلم بها الناس السياسة وهى بشكل عام تثير التساؤلات الآتية: من يعلم؟ ماذا؟ ولمن؟ وبأى

(١) سعيد إسماعيل على، مرجع سابق، ص ص ١٢٤، ١٢٥.
(٢) عبد الهادى الجوهرى وآخرون، دراسات فى علم الاجتماع السياسى، (أسيوط: مكتبة الطليعة، ١٩٧٩) ص٧٣.

طريقة؟ وبأى تأثير؟ داخل عالم السياسة[١]. "وتعد عملية التنشئة السياسية فى أساسها عملية اجتماعية، لكن هدفها سياسى، إذ يعتمد على إتمامها قادة الأحزاب والحكام فى دفع أفراد الشعب نحو المشاركة السياسية فى أمور بلادهم، وخاصة قادة الدول النامية"[٢]

ومما سبق نرى أن: التنشئة السياسية للمرأة هى الوسيلة التى تصبح من خلالها واعية بالنسق السياسى والثقافى ومدركة لهما، ومن خلالها تكتسب اتجاهاتها نحو السياسة وتطورها، وذلك من خلال بعض المنظمات والمؤسسات كالأسرة، المدرسة، الحزب السياسى، التاريخ، المهنة، الخبرات السياسية، الجمعيات الأهلية. فالتنشئة السياسية عملية دائمة ومستقرة فهى لا تتوقف عند مرحلة الطفولة أو المدرسة، والخبرات السياسية المختلفة للفرد مع الحكومة أو الحزب أو البوليس،كلها عوامل تسهم فى تحقيق التنشئة السياسية.

ويرى"عبد الهادى الجوهرى" أن هناك مصدرين لاكتشاف الثقافة السياسية، حيث يمر الفرد فى مراحل حياته داخل الأسرة والمدرسة والتنظيمات السياسية بخبرات غير سياسية تؤثر على سلوكه السياسى هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تتجمع لديه خبرات سياسية من خلال تعامله مع رجال الحركة السياسية وتعرضه لوسائل الاتصال السياسى"[٣].

أما مصادر التنشئة السياسية الأولية تكمن فى قيم سلوك الأب نحو الأم ونحو الأولاد ذكوراً وإناثاً أى أن هذه العملية تبدأ فى المنزل وتنتهى عند الجلوس فى مقاعد البرلمان وكراسى الحكم وتتمثل المصادر فى الكتب والصحف وكل مصادر الثقافة والسينما

(١) محمد نصر مهنا، مدخل إلى النظرية السياسية، (الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١) ص ٢٩١.
(٢) مسعد صديق شعيب، الأحزاب المصرية والسودانية، (سوهاج: دار محسن للطباعة، ١٩٨٨) ص ٤٣.
(٣) عبد الهادى الجوهرى وآخرون، مرجع سابق، ص ٧٨.

والمسرح، "وتضمن عملية التنشئة الناجحة نسبياً قبول الأغلبية لتوزيع الأدوار السياسية بما يتناسب مع الثقافة السياسية"(١).

ويتضح مما سبق أن علاقة التنشئة السياسية بالوعى السياسى للأفراد تتبلور فى الآتى:

١- غرس القيم السياسية التى يحتاجها الفرد فى معرفته بالسياسة.

٢- تنمية الوعى السياسى للفرد وكذلك الثقافة السياسية.

٣- حث الفرد على المشاركة السياسية الفعالة وتعليمه المسئولية السياسية.

٤- شعور الفرد بالانتماء والولاء لمجتمعه.

٥- زيادة معرفته السياسية وممارسته للعمل السياسى.

الثقافة السياسية Political Culture

إذا كانت التنمية السياسية هى نشر ثقافة متطورة لتحقيق أكبر قدر ممكن من التكامل السياسى ، ودراسة السياسة تشير بالضرورة إلى دراسة الثقافة السياسية "أى كيف يفكر الناس؟ وما شعورهم بالنسبة للعالم السياسى؟ وما اعتقاداتهم؟ وما الذى يؤمنون به؟ وكيف يتصرفون؟ وكيف تتوزع هذه المعتقدات وطرائق السلوك والمشاعر بين المجموعات داخل المجتمع؟ ومن الواضح أن التفريق بين إحدى الدول والأخرى على أساس الاختلافات بين ثقافتيهما السياسية، أمر نافع،وكثيراً ما يكون مفهوم الثقافة السياسية مضللاً بما يحويه من قيم وعقائد ومشاعر موحدة داخل البلد الواحد"(٢)

(١) عبد الهادى الجوهرى، دراسات فى علم الاجتماع السياسى، (القاهرة: نهضة الشرق، ١٩٨٥) ص١٣٢.
(٢) محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص ٣٤٣.

obeikandl.com

والثقافة السياسية كما يراها "لوشيان باى"[١] عالم السياسة الأمريكى "هى مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التى تعطى نظاماً ومعنى للعملية السياسية وتقدم قواعد مستقرة تحكم تصرفات أعضاء النظام السياسى".

ولكن التعريف السابق يؤخذ عليه تركيزه على المعتقدات والمشاعر وإهماله جانب المعرفة والمعلومات كما أنه لم يشر إلى المشاركة السياسية من جانب الأفراد.

وعرفها عبد الهادى الجوهرى[٢] بأنها "مجموعة القيم والمعتقدات السياسية الأساسية السائدة فى أى مجتمع والتى تميزه عن غيره من المجتمعات".

كما عرفها "أريك روى"[٣] أستاذ العلوم السياسة البريطانى " بأنها القيم والمعتقدات والاتجاهات العاطفية للأفراد وما هو كائن فى العالم السياسى".

يتضح من التعريف السابق أنه قصر تعريف الثقافة السياسية على القيم والاتجاهات العاطفية، وأهمل جانب المعلومات والمشاركة، فالثقافة السياسية هى القيم والمعتقدات السياسية الأساسية السائدة فى مجتمع ما والتى تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى وتشمل جانبين الأول (القيم والاتجاهات والأفكار السائدة فى المجتمع والأفكار السياسية، والثانى: السلوك السياسى من جانب المواطن والقيادات واتجاه أولياء الأمور نحو مشاركة المرأة سياسياً وتثقيفها سياسياً.

فالثقافة السياسية هى جزء من ثقافة المجتمع"[٤]، وأول ما تشتمل عليه القيم التى تعد بدورها جزءاً من الأخلاق والفلسفة السياسية وعلم الجمال، ولقد حاولت المذاهب

(١) كمال المنوفى، "الثقافة السياسية المتغيرة فى القرى المصرية"، رسالة دكتوراة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة، ١٩٨٧، ص ٥٥.
(٢) عبد الهادى الجوهرى وآخرون، دراسات فى علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق، ص ١٦٤.
(٣) كمال المنوفى، الثقافة السياسية المتغيرة فى القرى المصرى، مرجع سابق، ص ٥٥.
(٤) محمد على محمد، أصول الاجتماع السياسى، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٤) ص١٦٤

الفلسفية على اختلافها أن تجيب بشكل أو بآخر على أسئلة ومشكلات فلسفية وجديراً بالبحث والتأمل، والقيم ترتبط بالسلوك السياسى حيث يشعر المواطنون والقيادات نحوها بالارتباط الانفعالى القوى، كما أنها توفر لهم مستوى الحكم على الأهداف والأفعال الخاصة، فالقيم فى مقومات الثقافة السياسية تضع المبادئ التنظيمية والضرورية لتكامل الأهداف الفردية والجماعية[١].

ويتفق "عبد الهادى الجوهرى" مع القول السابق حيث يذكر أن القيم الأساسية التى تشكل مضمون الثقافة السياسية يكتسبها الفرد عن طريق التنشئة السياسية[٢].

فالقيم السياسية تؤدى بدورها إلى التنمية السياسية "والتنمية السياسية تعمل على نشر ثقافة متطورة لتحقيق أكبر قدر ممكن من التكامل السياسى بين وحدات الإقليم لحث الجماهير على المشاركة السياسية وتمثل الثقافة السياسية ثقافة النخبة وثقافة الجماهير"[٣].

ونلاحظ مما سبق أن التنمية السياسية تتطلب جزئياً ثقافة سياسية حديثة تعمل على خلق الإحساس بالمواطنة الصالحة والانتماء، كما أن الثقافة السياسية تعتبر أحد أبعاد التنمية السياسية فهماً مرتبطان ببعضهما وكل منهما يؤدى إلى الآخر

فالتنمية السياسية هى بناء الديمقراطية وهذا يرتبط بقيام المؤسسات السياسية ومدى علاقتها ببعضها البعض، ومدى ملاءمتها للظروف الاقتصادية والاجتماعية وهى أيضاً التحديث السياسى أى تغيير القيم والمعتقدات بما يكفل التحول السياسى نحو المجتمعات الحديثة.

---

(١) عبد العزيز شرف، وسائل الإعلام والثقافة السياسية، مجلة التربية بقطر، اللجنة الوطنية القطرية والثقافية والعلوم العدد الثامن والتسعون، سبتمبر ١٩٩١، ص ٢٥٨.

(٢) عبد الهادى الجوهرى وآخرون، مرجع سابق، ص ص ٧٥-٧٦.

(٣) نعمات فرج، التليفزيون وأبعاد التنمية السياسية، مجلة الفن الإذاعى، العدد ١١٦، يناير ١٩٨٨، ص ٣٠.

ومن الملاحظ أن التعليم يؤدى إلى الثقافة، وبالتالى إلى الثقافة السياسية، فالتعليم يزود الفرد بالمعلومات والخبرات والمفاهيم والقيم والاتجاهات، مما يجعله قادراً على تنمية نفسه كفرد وكشخصية إنسانية متكاملة الجوانب العقلية والروحية والجسمية والانفعالية والأخلاقية والسياسية، فالعلاقة بين التعليم والسياسة علاقة تفاعلية وثيقة الارتباط، كما أن القيم تشكل مضمون الثقافة السياسية والتى يكتسبها الفرد عن طريق التنشئة وحددها عبد الهادى الجوهرى، كما يلى[1]:

١- الشعور بالهوية القومية.

٢- المنطلقات الحكومية.

٣- عملية صنع القرار.

توصلنا إلى تعريف الثقافة السياسية للمرأة بأنها هى القيم والمعتقدات والاتجاهات والمعارف الخاصة بالعملية السياسية ومقدار اعتقادها بالسياسة وما تم معرفته من خلال الأسرة والمؤسسات النظامية واللانظامية.

المشاركة السياسية Political participation

تعددت التعريفات الخاصة بالمشاركة السياسية، ولكن لم يتناول الباحثون عملية المشاركة السياسية بالقدر الكافى من الإفاضة، كما أن ما تناولوه منها لا يتسم بالشمول والموضوعية نظراً لتعدد اتجاهاتهم وآرائهم ونظرتهم السياسية.

"فنجد مفهوم المشاركة السياسية PoliticalParticipation يستخدم بمعنى المساهمة بالرغم من أنها الأساس الذى تقوم عليه الديمقراطية، بل أن تطور الديمقراطية

(١) عبد الهادى الجوهرى وآخرون، مرجع سابق، ص ص ٧٦، ٧٨.

obeikandl.com

وترسيخها وتحويلها إلى ممارسة يومية"[١]، تعنى إسهام وانشغال المواطنين بالمسائل السياسية داخل نظام مجتمعهم سواء كان هذا الانشغال عن طريق التأييد أو الرفض أو المقاومة أو التظاهر[٢]، مع إبداء الرأى سواء بطريقة رسمية أو بطريقة ودية، أو من خلال اجتماعات خاصة أو عامة أو بين العاملين فى عملهم أو فى منازلهم.

ويختلف مدى إدراك أهمية المشاركة السياسية باختلاف المجتمعات، إلا أنها تلقى الاهتمام أينما تكون باعتبارها هدفاً مرغوباً فيه، وغالباً ما ينظر إليها باعتبارها مؤشراً هاماً للمشاركة بوجه عام وللوعى السياسى بوجه خاص، إذ أنها تتيح الفرصة لسكان المجتمع للإسهام أو المشاركة فى وضع الأهداف العامة للمجتمع وفى التخطيط لتحقيق تلك الأهداف[٣].

وتتمثل المشاركة السياسية فى ضروب النشاط التطوعى الذى يسهم به أعضاء المجتمع فى تحديد السياسة العامة له سواء تم ذلك بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وتتحدد هذه الأنشطة فى سعى أعضاء المجتمع للقيام بالمساهمة فى عمليات التصويت وحضور الاجتماعات والاتصال والتمثيل والانضمام إلى الحزب وكتابة الخطب والمساهمة فى الحملات السياسية وتجميع الأصوات، فالمشاركة السياسية هى حرص المواطنة على أن يكون لها دور إيجابى فى الحياة السياسية من خلال ألوان السلوك المباشر وغير المباشر الذى تمكنه من التأثير فى صنع وتشكيل القرارات وتحديد الأهداف العامة فى المجتمع وتحقيقها.

(١) محمد إبراهيم محمد أبو خليل، "التنشئة السياسية لطلاب المرحلة الثانوية الفنية بمحافظة البحيرة، دراسة تقويمية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٠، ص١٠٧.
(٢) إسماعيل على سعد، قضايا علم الاجتماع السياسى، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨١) ص١٩١.
(٣) غريب سيد أحمد، علم الاجتماع الريفى، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٤)، ص٣٨٥.

"وتعرف المشاركة السياسية فى دائرة العلوم الاجتماعية بأنها الأنشطة التطوعية التى يشارك بها الفرد بقية مجتمعه فى اختيار الحكام وصياغة السياسة العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتتمثل هذه الأنشطة فى التصويت، والبحث عن المعلومات والمناقشات والجدل، وحضور الاجتماعات والمساهمة بالمال، والاتصال فى الحملات الانتخابية والدعاية والمناقشة لصالح حزب أو لصالح المجتمع عامة"(١).

"بالإضافة إلى ذلك فكلما اتسعت فرص المشاركة السياسية كلما أدى إلى القضاء على عمليات استغلال السلطة والشعور بالاغتراب لدى الجماهير،وكلما تحققت قيم المساواة والحرية فإن هذا يؤدى إلى الاستقرار السياسى العام للمجتمع وبالتالى يساعد على تحقيق الشروط الاجتماعية الثقافية والسياسية لنجاح خطط التنمية المختلفة"(٢)

"والمشاركة السياسية مبدأ أساسى من مبادئ تنمية المجتمع، فالتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة، كما أن المشاركة تعتبر أفضل وسيلة لتدعيم وتنمية الشخصية الديمقراطية للفرد والجماعة"(٣) وهى فى نفس الوقت من أبسط حقوق المواطن وهى حق أساسى يجب أن يتمتع به كل مواطن يعيش فى مجتمع، فمن حقه أن يختار حكامه وأن يختار نوابه الذين يقومون بالرقابة على الحكام وتوجيههم لما فيه مصلحة الشعب.

فهى تعنى فى المقام الأول حرص المواطن على أن يكون له دورٌ إيجابى فى الحياة السياسية وللمرأة الدور الكبير فى ذلك إذا ما أتيحت لها الفرصة لأنها نصف المجتمع ولكن

(١) السيد عبد المعطى، صراع الأجيال، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٠)، ص٣٧.
(٢) صلاح منسى، المشاركة السياسية للفلاحين، (القاهرة: دار الموقف العربى، ١٩٨٤)، ص١٢.
(٣) عبد الهادى الجوهرى، المشاركة الشعبية، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٤) ص ص ٥-٧.

هذا لا يحدث وذلك من خلال ألوان السلوك المباشر أو غير المباشر التى تمكنه من التأثير فى صنع وتشكيل القرارات وتحديد الأهداف العامة للمجتمع وتحقيقها.

"ولقد أصبحت المشاركة السياسية بهذا المعنى هى المعيار الأساسى للحكم على حصة الممارسة الديمقراطية إن وجدت فلا ممارسة حقيقية مع غياب مشاركة المواطنين فى العمل السياسى، كما أنها تمثل جانباً من الوسائل الهامة لخلق وتطوير أنماط جديدة من الولاءات السياسية وتساعد كذلك على ترسيخ وتعميق الوعى والإحساس بالهوية القومية"[1]

ولقد أثبتت الدراسات أن هناك عدة عوامل تؤثر على المشاركة السياسية للأفراد مثل السن والدخل ودرجة التعليم والاتجاهات الأسرية نحو الأوضاع المجتمعية[2]. لذلك فلا وجود للديمقراطية أو الممارسة الحقيقية بدون مشاركة المرأة سياسياً والإبداء برأيها مع صنع القرار "والمشاركة لا تعنى كل المواطنين فى كل الأنشطة والمجالات السياسية المختلفة وفى كل الأوقات بقدر ما تعنى مشاركة أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع فى أكبر عدد ممكن من الأنشطة والمجالات بقدر ما تسمح به استعدادات وقدرات وصول هؤلاء الأفراد"فهى من العناصر الأساسية التى تخلق التفافاً حول أى نسق سياسى، على تعدد أساليبها، واختلاف مستوياتها، مهما تناقضت المقاربة السياسية والاجتماعية والفلسفية فإن المشاركة تكون فى كل زمان ومكان، فهى متقلبة عن كل هيكل وظرف سياسى

(١) أحمد يوسف بشير، العمل السياسى من منظور الشباب الجامعى، حولية كلية البنات، العدد السادس عشر، جـ٢ ١٩٩١.، ص ص ١٢٧-١٢٨.
(٢) المرجع السابق، ص ص ١٢٧، ١٢٨.

وتاريخى لصعوبة تحديث أنماطها، وهى أصعب من أن تختزل إلى صيغة أيديولوجية وحضارية واحدة"[١].

"والمشاركة السياسية يمكن أن تكون نشاطاً إرادياً وسلوكاً تطوعياً ولكنها تختلف عن أنواع كثيرة من السلوك التطوعى مثل دفع الضرائب والخدمة فى الجيش... الخ لأن هذه الأنشطة ليس لها الأهداف التى تسعى لها المشاركة"[٢].

ومن ذلك يتضح أهمية ترسيخ المشاركة السياسية منذ الصغر والاهتمام بتنميتها فى مراحل العمر المختلفة من أجل تحقيق أهداف المجتمع وإعداد المواطن الصالح للمستقبل.

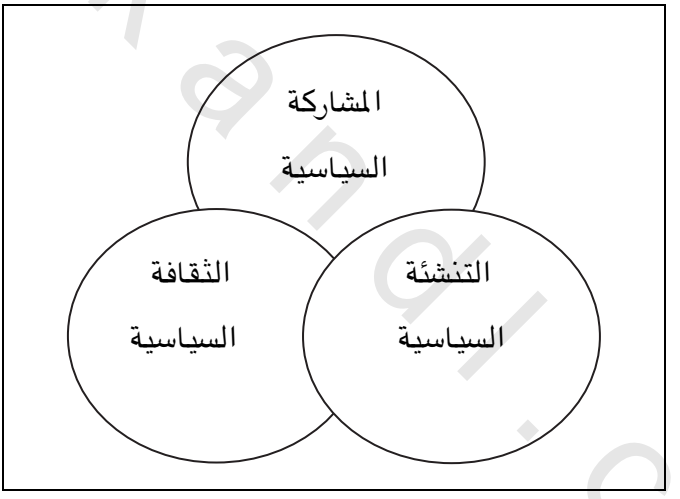

التربية السياسية

(١) المنصف وناس، مفهوم المشاركة السياسية فى المغرب العربى، (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٩١) ص ص ١، ٢.

(٢) عاطف غيث ومحمد على محمد، أبحاث إعادة بناء المجتمع المصرى فى إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية التقرير الخاص، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٠، ص١.

فالتنمية تكون بداية بتنشئة الأبناء بصفة عامة والبنات بصفة خاصة تنشئة سياسية منذ الصغر حتى يتمكن من المشاركة السياسية،وهذا يؤدى إلى وجود ثقافة سياسية تمكن الفتاة من المشاركة السياسية بما يفيدها ويفيد مجتمعها.

ثانياً: الجذور التاريخية لمشاركة المرأة سياسياً خلال القرن العشرين:

مقدمة:

على مدى تاريخ مصر الطويل شاركت المرأة المصرية جنباً إلى جنب مع الرجل فى تحمل المسئولية الحضارية وبدءاً من عصر الفراعنة؛ فقد تولت المرأة الحكم بمفردها أو بجانب زوجها وأبنائها، واستمرت فى أدوارها المشاركة والفعالة بدون توقف حتى فى التاريخ الحديث، فقد تقدمت الصفوف فى المشاركة الوطنية والمشاركة الدولية دفاعاً عن حقوق وطنها وإقليمها العربى وقارتها الإفريقية، فدائماً المرأة المصرية فى موقف السبق والمبادرة سواء فى المساهمة فى النهضة الاجتماعية واقتحام المجالس النيابية التشريعية أو المحلية أو الشورى،ولقد تقلدت المرأة المصرية مناصب قيادية فى عديد من المواقع،وأثبتت كفاءتها فعملت كوزيرة ورئيسة عمل ومثلت بلدها كسفيرة، وتقلدت مناصب هامة فى منظمات دولية وساهمت فى عديد من المؤتمرات.

وإن تعزيز تمكين المرأة بالمشاركة الفعلية فى مختلف المجالات لا يتنافى ولا يتعارض مع تقدير دورها الرئيسى والحيوى فى رعاية وتنشئة الأبناء، وقبل الخوض فى الجذور التاريخية لمشاركة المرأة سياسياً يجب التطرق إلى بعض المفاهيم مثل الديمقراطية الحرية،وهل طبقت الديمقراطية فى حقوق المرأة؟ وخاصة السياسية وهل تمارس المرأة الحرية المناسبة لها فى جميع المجالات؟ وخاصة المجال السياسى.

مفهوم الديمقراطية:

تعنى الديمقراطية حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب، "أو نظام الحكم الذى يعطى مجموع الشعب حق ممارسة السيادة، وهى تقوم على أساس المساواة السياسية بين الأفراد، وتعارض احتكار الامتيازات السياسية لأى طبقة من طبقات الشعب وتحتم وضع الحكام بين أيدى الأغلبية، وصدور القوانين بموافقة الرأى العام، كما تقوم على أساس الثقة بمقدرة الشعب على حكم نفسه، "ويعد موضوع الحرية من المواضيع التى تخصها الفلسفات السياسية المختلفة بدرجة كبيرة من اهتماماتها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة"[1]، "فالديمقراطية تمثل مذهباً سياسياً يهدف إلى اشتراك الشعب فى الحكم، ومن شأنها أنه يجب أن يتمتع كل المتأثرين بقرار ما تفرضه المساهمة والاشتراك فى عملية اتخاذ القرار بشكل مباشر أو من خلال ممثلين مختارين".

والديمقراطية بذلك تعنى المساواة بين كل أفراد الشعب فى الحقوق والواجبات وعدم التمييز بين أى من أفرادها، كما أنها تعتمد على قدرة الشعب واستعداده للقيام بالمسئوليات السياسية النابعة من الحرية التى توفرها لهم.

مفهوم الحرية:

الحرية بصفة عامة تعنى اختفاء القيود والضوابط المفروضة على النشاط الإنسانى سواء كان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، أى أن الحرية هى قدرة الإنسان على التصرف دون قيود[2].

(١) هالة أبو بكر سعودى، وحيد محمد عبد المجيد، الحرية وتعدد الأحزاب فى فكر الاشتراكية الديمقراطية (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧) ص ١١.
(٢) هالة أبو بكر سعودى، وحيد محمد عبد المجيد، مرجع سابق، ص ١٢.

حيث أن مصر تنادى بالحرية بكل ما بها من معنى بما لا يخالف عقيدتنا الدينية فأين مشاركة المرأة سياسياً وحرية المرأة فى ممارسة السياسة وخاصة صعيد مصر حيث تنشأ الفتاة وليس لديها فكر سياسى أو توعية سياسية من الأسرة، ولا يتاح لها فرصة التحدث عن أى شئ فى السياسة بالرغم من مشاركة المرأة فى البلدان المتقدمة فى البرلمان ورئاسة مجلس الإدارة والوزارات بل والدولة بأكملها.

"يرى بعض علماء الدين أن المرأة لا يجوز لها أن تزاول مهنة السياسة ويجب أن تقتصر على الرجال ويبنون رأيهم على أن طبيعة المرأة الفطرية ووظيفتها الأساسية هى البيت ورعاية أبنائها، أن قيامها واشتغالها بالسياسة يتنافى مع اسقرارها فى البيت وعدم اختلاطها بالأجانب"[1]. ولقد قامت لجنة الفتوى بالأزهر الشريف فى بداية مطالبة المرأة لحقوقها السياسية، وترى اللجنة كتمهيد للموضوع أن اختلاف الأفكار من طبيعة الاجتماع ولكن البحث يجب ألا يتجاوز دائرته إلى النيل فى مقام السلف أو الحض من أقدار العلماء، وترى فى الموضوع أن المسألة شقين:

١- أن تكون المرأة عضواً فى البرلمان.

٢- أن تشترك فى انتخابات من يكون عضواً فيه[2].

"ومع صدور قانون الانتخاب فى ظل دستور ١٩٢٣ حيث تضمنت المادة الأولى حق الانتخاب على المصريين من الذكور دون الإناث وفى ذلك الوقت لم يكن من المستطاع الاعتراض على هذا القانون ولكن عندما بدأت الدول المتمدينة فى منح المرأة حق الانتخاب بدأ تحقيق مبدأ العدالة بين الرجل والمرأة وتقدمت إلى مجلس الشيوخ عدة

(١) حامد أحمد القداح، "مكانة المرأة فى المجتمع الإسلامى"، رسالة مقدمة إلى معهد الدراسات الإسلامية للحصول على درجة الماجستير فى العلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٨٠، ص١١٢.

(٢) كمال أحمد عون، المرأة فى الإسلام، (طنطا: مكتبة تاج، ١٩٨١)، ص ١٦٢.

مقترحات تمنح المرأة حق الانتخاب وقدم اقتراح لمجلس الشيوخ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢٨ ينص على تحقيق العدالة بين الرجل والمرأة، تقدم المرأة وبلوغها درجة عالية من الثقافة لتكون أهلاً لمباشرة حقها فى الانتخاب، أن تشترك المرأة فى عضوية البرلمان"[١]

مما سبق يتضح أن حق المرأة قديماً كان مهضوماً حتى إن المحامية والطبيبة تحرم من أدنى حقوقها السياسية وهو حقها فى الانتخاب وهن فى ذلك الوقت كن أرقى طبقة متعلمة من النساء، فكان المجتمع يسير برأى الرجال فقط، "وقد يكون مرجع ذلك أن ثورة ١٩١٩ لم يصاحبها تغيير فى التنشئة السياسية لكل من الرجل والمرأة فى إطار الحركة الوطنية"[٢]، مع العلم أنه ليس هناك فرق بين الرجل والمرأة فى الدستور فكلاهما متساوٍ أمام القانون وكلاهما يتعلم ويتمتع بمجانية التعليم ولكل منهما حق الرعاية الاجتماعية والثقافية والعلمية .. الخ من قبل الدولة، فلم تمنع المرأة من حقها السياسى لذلك "فقد نص دستور ١٩٧١ على حق كل مصرى ومصرية فى الانتخاب وأنه واجب وطنى للجميع"[٣] والمرأة المصرية لها دورٌ تاريخيٌ فعال فى تطور الحركة المصرية وبدأ هذا الدور يمارس بطريقة مستنيرة منذ نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وذلك عندما رفضت النساء الانخراط فى المشروعات الخيرية التى تبناها المستعمر وكونت مشروعاتها وجمعياتها الخاصة لنفس هذا الغرض، وكنموذج لهذا النوع من العمل التطوعى ذى البعد السياسى،ويجدر أن نلقى نظرة عامة على المرأة فى المجتمع المصرى، وعملية التغيير الشامل الذى حدث لها خلال السنوات الطويلة والتى ستقسم من حيث مكوناتها إلى حقب تمكننا

(١) عبد الحميد محمد الشواربى، مشكلة الحقوق السياسية للمرأة فى الإسلام، (الإسكندرية: دار الكتاب الجامعى الحديث، ١٩٨٣)، ص ١٢٢.
(٢) سامية محمد فهمى، المرأة والتنمية، (الإسكندرية: دار الكتب الجامعى الحديث، ١٩٩١)، ص ١٠٩.
(٣) سعد محمد محمد نصر، اتجاهات المرأة نحو ممارسة العمل السياسى الاجتماعى، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٢) ص ٣.

من تتبع إيقاع التغير ومساره أبرز المسئولات عنه والمؤثرات فيه تطور دور المرأة فى المجتمع المصرى الحديث.

أما عن تحرير المرأة الذى تمثل فى مساواتها بالرجل فيما يتعلق بممارسة حق الانتخاب فقد كان ثمرة تعليمها وخروجها للعمل واشتغالها بشتى الوظائف ومما يلفت النظر أن ما حدث من تغيير نتيجة خروج المرأة المصرية من بيتها للعمل فى ميادين الإنتاج والخدمات يشبه ما حدث للمرأة فى المجتمع الغربى الحديث ولكن مع تفاوت فى الدرجة والشدة وهذا ما سوف يلاحظ من خلال الحقبات التاريخية الموضحة لدور المرأة التاريخى فى المشاركة السياسية.

الحقبة الأولى ١٨٧٠ - ١٩١٨م :

تقع هذه الحقبة فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فهى تعد فخر الدعوة لتحرير المرأة المصرية وفتح ملف جديد لقضيتها فى العصر الحديث، وتقسم هذه الحقبة إلى فترتين الأولى فترة (نيابة الرجل) والثانية (نيابة الرجل مع ظهور أول بادرة نسائية).

الفترة الأولى ١٨٧٠ — ١٩٠٥ (نيابة الرجل) :

يمكن تحديد هذه الفترة بأنها الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وقد كان دور المرأة المصرية دوراً سلبياً، "أما الرجال وهم الممثلون فى شخصيات رفاعة رافع الطهطاوى ومحمد عبده فكانوا أول من رفعوا لواء تحرير المرأة، ولذلك أطلق على هذه الفترة السلبية أو فترة نيابة الرجال وكانت صورة المرأة فى هذه الفترة هى صورة الأم التى تهتم بشئون المنزل ورعاية الزوج والأطفال، كما كانت سيدة المنزل المحجبة يعولها زوجها ويتكفل بمطالبها ويجنبها الخروج ولو لشراء مطالبها الشخصية، وكان هذا أمل كل فتاة فى ذلك

الوقت ومثلها الأعلى"[١]، "ولم تنح الفرصة لذهاب الفتيات إلى المدارس إلا أقلية، وكان الغالبية من بنات الطبقة محدودة الدخل اللائى أقبلن على التعليم الحكومى المحدد الموجود حينئذ والذى انحصر فى عدد محدود من المدارس"[٢]، "وكان رفاعة رافع الطهطاوى ومحمد عبده أول من رفعوا لواء تحرير المرأة"[٣].

"وتاريخياً لعبت المرأة دوراً مهما فى تطور الحركة الوطنية المصرية، بدأ هذا الدور يمارس بطريقة مستنيرة فى نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عندما رفضت النساء إجابة متطلبات المستعمر واتحد من أجل نهوض الأمة"[٤]. وفى ١٨٧٩ عقد فى مدينة مارسيليا مؤتمر طالبت فيه "مارى جراف" بالحقوق المدنية والسياسية للمرأة أسوة بالرجال وأكدت أن المرأة ليست عبدة ويجب أن يمنحها الاستقلال الفكرى والاجتماعى والاقتصادى[٥]. أى أن المرأة فى ذلك الوقت لم يكن حقها مهضوم فى مصر فقط وإنما أيضاً فى الدول الأجنبية.

"ولقد أطلق رواد الفكر المتحرر ودعاة التجديد والإصلاح،وفى مقدمتهم رفاعة رافع الطهطاوى الذى عبر عن آرائه التحررية فى كتابيه تلخيص الإبريز فى تلخيص باريز والمشد الأمين فى تعليم البنات والبنين وضرورة تمكين المرأة من حريتها كاملة"[٦].

---

(١) فوزية دياب، القيم والعادات والتقاليد، (بيروت: دار النهضة، ١٩٧١) ص ص ١٧٨، ١٧٩.
(٢) محمد على حافظ، زينب محرز، تعليم الفتاة فى الجمهورية العربية المتحدة، (القاهرة: وزارة التربية والتعليم ١٩٦٥) ص٢١.
(٣) فوزية دياب، مرجع سابق، ص ١٧٩.
(٤) على الدين هلال، المرأة والمشاركة فى الحياة السياسية، مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين (٦-٨ يونيو) ١٩٩٤، ص٢.
(5)Vicky Randaly Woman and Politics. (The Macmillan Press L.T.D. First Published 1982, p. 34.
(٦) مجد الدين حفنى ناصف، تحرير المرأة فى الإسلام، (القاهرة: مطبعة أبو العلول، ١٩٢٤)، ص ٣٦.

"ثم جاء بعده الشيخ محمد عبده الذى وصل إلى منصب مفتى الديار المصرية والذى دعا إلى ضرورة تعليم المرأة وتحسين ظروفها الاجتماعية واعتبر ذلك أمراً جوهرياً فى برنامج النهوض بالمجتمع، وأيد آراءه مركز المرأة المتاز فى الإسلام"[1].

الفترة الثانية (١٩٠٦ — ١٩١٨) :

استمرار فترة نيابة الرجال مع ظهور أول بادرة نسائية فى المجتمع المصرى ولم يتوقف دفاع الرجل عن المرأة بنهاية القرن التاسع عشر وإنما امتد للقرن العشرين "بمجئ قاسم أمين الذى جدد دعوة رفاعة رافع الطهطاوى، والشيخ محمد عبده ووسع نطاقها حتى إنه ليعد الرائد الأول ذا الجهد المستمر فى حركة تحرير المرأة المصرية فى ذلك الحين فقد ناضل من أجل قضيتها نضالاً مريراً فى نشر كتابيه "تحرير المرأة" و"المرأة الجديدة" ودافع فيها عن تعليم البنات وتحريرهن"[2].

وتتميز هذه الفترة بظهور أول بادرة نسائية للدفاع عن حقوق المرأة متمثلة فى الكاتبة الاجتماعية والشاعرة (ملك حفنى ناصف) التى اشتهرت باسم باحثة البادية فهى تعد بحق واضعة حجر الأساس للنهضة النسائية فى مصر وقد استفادت من المجهود الذى بذله رواد التحرير الأوائل من الرجال من قبل قاسم أمين.

الحقبة الثانية ١٩١٩ - ١٩٦٥

الفترة الأولى (١٩١٩-١٩٥٥) فترة رائدات التحرير:

وتقع هذه الحقبة فيما بين ثورة ١٩١٩ حيث رائدات التحرير حتى أول مجلس أمة بعض أعضائه من النساء، وتنقسم هذه الحقبة إلى فترتين وقد "جاء حصول المرأة المصرية على حقوقها السياسية فى دستور ١٩٥٦ تتويجاً لكفاح طويل من جانبها لتحقيق هذا

(١) المرجع السابق، ص ٦٣.
(٢) المرجع السابق، ص ٦٣.

الهدف، وقد كان اشتراكها فى ثورة ١٩١٩ المؤشر الأساسى لمشاركتها فى الحياة السياسية"[١]. كما أنه يطلق على هذه الفترة فترة الإعداد وتكوين القدرات والمثل الشخصية والتى بها تنفرد المرأة بحمل لواء الدفاع عن نفسها بنفسها لأول مرة، وينطلق من هذا المجال مكونات رائدات التحرير "حيث اشتركت فى المظاهرات والاضطرابات ضد ممارسات الاستعمار البريطانى وموافقة قادة الثورة وما لبثت أن شاركت فى المؤتمر النسائى الدولى فى مارس ١٩٢٤ الذى اندمجت بعده الجمعية النسائية المصرية فى الاتحاد النسائى الدولى"[٢].

"فبعد وفاة (باحثة البادية) ١٩١٨ خلفتها (هدى شعراوى) التى حملت الشعلة وتزعمت النهضة النسائية إلى أن توفيت عام ١٩٤٧م وكانت تنادى بتعليم المرأة ومساواتها بالرجل وخاصة فى الحقوق السياسية، فقد قامت هدى شعراوى بدور عظيم فى ثورة ١٩١٩ كونت هدى شعراوى بمساعدة زوجات الوفديين (لجنة الوفد المركزية للسيدات) التى شاركت من خلالها"[٣].

"فى كل المواقف السياسية ومنها كانت تصدر البيانات وفى إطارها أرسلت الاحتجاجات،حيث اختلفت مع سعد باشا زغلول بعد عودته من المنفى ١٩٢٢ نظراً لموافقته على البند الخاص بالسودان الذى رمى إلى مناداة الملك فؤاد بملك مصر دون السودان، فما كان من سعد باشا إلى أن أرسل يهنئه على بيانه فثارت عليه هدى شعراوى ولكن سعد باشا شكر لجنة الوفد المركزية التى تقودها (هدى شعراوى) فى الاحتفال

(١) حورية مجاهد، المرأة المصرية فى المجالس التمثيلية: مجلس الشعب والشورى والمجالس المحلية، مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين ، المنعقد بالقاهرة(٦-٨ يونيو ١٩٩٤)، ص ٧.
(٢) المرجع السابق، ص ٧.
(٣) آمال كامل بيومى السبكى، الحركة النسائية فى مصر ما بين الثورتين ١٩١٩، ١٩٥٢ (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٩٢) ص ١٠٢.

السنوى بالوفد فى ١٣ نوفمبر ١٩٢٢"[١]. وهذا يوضح تحرر فكر المرأة واندفاعها نحو قضية الوطن دون تراجع يذكر وصمودها من أجل الحق "ولقد عززت هدى شعراوى قولها بالعمل فأنشأت أول مصنع للفخار والزجاج فى روض الفرج ونادت بترويج الصناعات الوطنية النافعة وشجعت الجمعيات النسائية الموجودة حينئذ على تعليم الفتاة أعمال الخياطة والتطريز، كما أنها كانت ترى أن الاستقلال السياسى لا يقوم ولا يؤمن عليه إلا بالاستقلال الاقتصادى"[٢]. وما يدل على فكر المرأة الصائب أنها فكرت فى البداية إلى الاستقلال الاقتصادى ثم الحلول والطرق المؤدية إلى كيفية الاستقلال الاقتصادى لأنه بداية للاستقلال السياسى حتى تكون المرأة واقفة على أرض صلبة. وفى ثورة ١٩١٩ وقفت المرأة جنباً إلى جنب مع الرجل "وقد أنشأ حوالى ٣٠ جمعية نسائية فى الربع الأول من القرن العشرين"[٣].

الفترة الثانية: (١٩٥٦-١٩٦٥) الرعيل الأول من النساء المتطورات:

فى هذه الفترة زاد التوسع فى الاتجاه التعليمى للمرأة المصرية وأرسلت دفعات قليلة فى بعثات دراسية إلى الخارج وبعد عودتهن أصبحن نماذج طيبة للمرأة المصرية المتطورة "ثم أعلنت الدولة مجانية التعليم فى الجامعات قبيل بداية العام الجامعى فى خريف ١٩٦٢، وكان لهذا الإجراء الأثر الفعال فى اشتداد وإقبال الشباب من الجنسين على التعليم الجامعى، وكما نتج عنه تزايد نسبى فى إعداد المتخرجات"[٤]، "فالتعليم يعتبر أساس التقدم الاقتصادى والتكنولوجى والفكرى فى المجتمعات المتقدمة"[٥]، "كما اقتصر التعليم

(١) آمال كامل بيومى السبكى، المرجع السابق، ص ١٠٢.
(٢) عبد الرحمن الرافعى، ثورة ١٩١٩ ، تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤-١٩١٩، ط٢؛ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٥) ص ص ١٨٥: ١٨٩.
(٣) محمد جمال عرفة، مرجع سابق، ص ١.
(٤) كريمة السعيد، مرجع سابق، ص ٦٨.
(٥) سناء الخولى، التغير الاجتماعى والتحديث (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥)، ص ٣٤٠.

فى ذلك الوقت على القادرين واهتمت بالأسر الحريصة على تعليم أبنائها مفضلة ذلك على تعليم الذكور دون الإناث مما يشير إلى وجود التناقض الاجتماعى فى العلاقات الاجتماعية"[١]، أما التوسع فى توظيف المرأة والذى ترتب عليه خروج المرأة للعمل بشكل ملحوظ عما كان من قبل، "قد بدأ مع حركة التمصير فى الميدان الاقتصادى وبخاصة الميادين الأخرى بعامة، وذلك فى سنة ١٩٥٧ كما عمل على توسيع مجال توظيف المرأة أيضاً"[٢].

ولقد شاركت المرأة مع الرجال فى عمل المتاريس وقطع طرق المواصلات منادين بمقاطعة المستعمرين عندئذ وضعت معالم الحركة النسائية وقوى شأنها وكسبت قضية المرأة تأييداً كبيراً، وأخذت تجذب اهتماماً كثيراً من رجال الفكر والسياسة وأولهم (سعد زغلول) الذى يرى أن التربية السياسية للنساء يجب أن تعدها الشعوب كأول دور من أدوار الحضارة، وكذلك زوجته (صفية زغلول) شاركته فى كفاحه الوطنى وتأسست جمعية الاتحاد النسائى المصرى فى مارس ١٩٢٣ برئاسة "هدى شعراوى"[٣]، "ومنذ تكوين الاتحاد النسائى المصرى فى عام ١٩٢٣ حتى يوليو ١٩٥٢ ورغم كل الجهود النسائية للمرأة المصرية فى محاولة تأكيدها لدورها الوطنى والسياسى فإن أصواتً كثيرة كانت تعمل على إجهاض هذه المحاولات، وتحاول توجيهها لخدمة النشاطات الاجتماعية كأن النشاط الاجتماعى هو الجانب الوحيد الذى يمكن للمرأة أن تعطى فيه، حتى أنه لم يصدر الدستور

(١) إنعام سيد عبد الجواد، الوضع الاجتماعى للمرأة فى القانون المصرى المعاصر فى علم الاجتماع القانونى، رسالة دكتوراة غير منشورة مقدمة لقسم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٠، ص ص ١١٠-١١٣.
(٢) محمد محمد محمد فتيحة، معوقات برامج التنمية الاجتماعية فى الريف المصرى، رسالة دكتوراة، مقدمة لجامعة المنوفية، ١٩٨٣، ص٧١.
(٣) حسن الساعاتى، علم الاجتماع الصناعى، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١) ص١٠٥.

المصرى الذى يمنح الحقوق السياسية للمرأة إلا فى عام ١٩٥٦"[١]. ولقد قابل الرواد القائمون على تلبية حقوق المرأة ثورة عنيفة من قبل بعض النساء أنفسهن ومن قبل المجتمع وكان فى ذلك الوقت صدد هذا الدستور على الشعب قوى وعنيف وقوبل بحرب من الشعب.

"وبصدور فتوى من علماء الأزهر على عدم تعارض الدين الإسلامى مع الحقوق السياسية للنساء، وحقهن فى الاستفتاء والانتخاب والترشيح خاصة بعد أن تنبه العرب لوضع المرأة فى إسرائيل حيث تمثل قوة لا يستهان بها فى السلم والحرب زادت مشاركة المرأة سياسياً ونالت قسطاً أكبر من الحرية"[٢]، وقد انتخبت (هدى شعراوى) وكيلة الاتحاد النسائى الدولى، وظلت تشغل هذا المركز حيث كان يجدد انتخابها له كل سنة إلى أن توفيت عام ١٩٤٧ وكان من أهم مطالب الاتحاد النسائى مساواتها بالرجل فى الحقوق السياسية والمدنية لكى تستطيع أن تسهم بمواهبها وعلى أثر تكوين الاتحاد انضمت إليه كثير من سيدات المجتمع، مما دفع الحركة النسائية دفعة قوية نحو تحقيق أهدافها[٣]

وقد تميزت أواخر هذه الفترة أى فى الربع الثانى من القرن العشرين بتطور كبير وإن كان بطيئاً فى بدايته فى الاتجاه التعليمى لصالح المرأة حيث أخذت معالم هذا التطور بالتدريج فى التوسع فى نشر المدارس والمعاهد العليا والجامعات الحكومية مثل جامعة القاهرة بدأت فى قبول الطالبات ١٩٢٩ وجامعة الإسكندرية ١٩٤٢[٤]، ثم "البدء فى تنفيذ خطة السنوات الخمس الأولى التى وضعتها وزارة الصناعة ١٩٥٧، أما التوسع الكبير

(١) عوض توفيق، أحمد غانم، المرأة كما تناولتها الدراسة والتحليل فى ميادين الحياة، المركز القومى للبحوث التربوية، جهاز التوثيق والمعلومات التربوية. من الرسائل الجامعية (القاهرة: ١٩٨٠) ص ١٢٥.
(٢)عوض توفيق، أحمد غانم، مرجع سابق، ص ١٢٥.
(٣) حسن الساعاتى، مرجع سابق، ص ١٠٥.
(٤) كريمة السعيد، تعليم البنت فى الجمهورية العربية المتحدة، المؤتمر الأول للجمعيات العربيات، اتحاد الجامعات اللبنانى من ٥-٨ مارس ١٩٩٤، ص٦٨.

الملحوظ فقد جاء على أثر إعلان قرارات يوليو الاشتراكية ١٩٦١ ولقد شجع الرواج الاقتصادى ابتداء من صيف ١٩٦٢ على تعيين عدد من المتخرجين من الجامعات والمعاهد العليا، وفى الستينات من هذا القرن بدأ نجم المرأة المصرية الجديدة فى التألق حيث ظهرت قيادات نسائية فى كثير من الميادين المتخصصة مثل الأدب والصحافة والموسيقى والمسرح والسينما، وفى مجال الغناء وكان اختيار سيدة وزيرة حدثاً بارزاً فى سبتمبر ١٩٦٢ حيث اختيرت السيدة (حكمت أبو زيد لوزارة الشئون الاجتماعية)" [١].

الحقبة الثالثة (١٩٦٦-١٩٧٠)

الركود والنكسة والاكتئاب الاجتماعى والسياسى :

تميزت هذه الفترة بأنها فترة تقشف اقتصادى، أعقبتها النكسة العسكرية ١٩٦٧ التى تلتها فترة الاكتئاب الاجتماعى والسياسى وانعكس كل ذلك على نشاط المرأة المصرية الحديثة فبدأ راكداً فاتراً غير فعال[٢].

وتعتبر هذه الحقبة نتاج ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية نتجت عنها نوع من الجمود السياسى والتركيز على مقاومة العدوان وإخراج المحتل من أرض مصر.

الحقبة الرابعة من ١٩٧١ حتى الآن (العصر الذهبى للمرأة)

وتسمى هذه الفترة بفترة النهوض بالمرأة وحقوقها وفيها تم مساواة المرأة بالرجل فى الحقوق والواجبات، فظهرت بعض محاولات المشاركة السياسية للمرأة فأصبحت وزيرة وعضو فى مجلس الشعب والشورى وأخيراً فى ٢٠٠٣ أصبحت قاضية ووصلت أول قاضية فى مصر وهى (تهانى الجبالى) وتلك خطوة جريئة، ولكننا نجد كل هذا التحرر متواجد

(١) محمد محمد فتيحة، مرجع سابق، ص ٧١.
(٢) المرجع السابق، ص ٧٢.

وبوفرة فى الوجه البحرى، أما فى محافظات الوجه القبلى لا نجد مثل هذا التحرر ولو جزء بسيط، فالمحاولات فى المجتمع الصعيدى ضئيلة جداً ولقد أقامت السيدة سوزان مبارك عدة مؤتمرات للمطالبة بحقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ... الخ.

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية عام ١٩٧٩ بحل التنظيم النسائى للمرأة وإطلاق حريتها فى المساواة مع الرجل فى العمل السياسى من خلال الأحزاب،وذلك بعد تعديل الدستور، وجعل نظام تعدد الأحزاب يحل محل نظام الحزب الواحد فى العمل السياسى وبناء على ذلك فقد تم تعديل قانون الانتخاب بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٧٩ الذى جعل حق الانتخاب إجبارياً لكل مصرى ومصرية بلغ ١٨ سنة، أى أنه مساو بين الرجل والمرأة فى ضرورة ممارسة الحياة السياسية[١]، وقد قامت المرأة بدور بطولى بين عامى ١٩٧٦، ١٩٧٣ وبين عامى ١٩٧٤، ١٩٨٤ كان الغياب الأول بسبب انشغال مصر بتحرير الأرض بعد هزيمة ١٩٦٧، وكان الغياب الثانى بسب هجرة المصريين إلى بلاد النفط طلباً للرزق، ففى فترتى الغياب هاتين حملت المرأة المصرية على كاهلها مهمة رعاية وإدارة شئون الأسرة وقامت بهذه المهمة خير قيام، رغم كل ما انطوت عليه من أعباء نفسية واجتماعية[٢]، وهذا يدل على عمل المرأة الجاد والتزامها وتحملها للمسئولية ومساعدة الرجل بعد الهزيمة على بناء الوطن وتحريره، مما يوضح اشتراكها مع الرجل فى تحرير البلاد بطريق غير مباشر.

ويعتبر تشكيل لجنة قومية للمرأة مع بداية عام ١٩٩٤ برئاسة السيدة/ سوزان مبارك رئيسة اللجنة الفنية الاستشارية للمجلس القومى للطفولة والأمومة، خطوة إيجابية

(١) سعيد محمد محمد نصر، اتجاهات المرأة المصرية نحو ممارسة العمل السياسى والاجتماعى، مرجع سابق، ص٦.
(٢) سعد الدين إبراهيم، معوقات تقدم المرأة (القاهرة: المجلس القومى للطفولة والأمومة، ١٩٩٤) ص٥٢٠.

هامة على طريق رفع مكانة المرأة المصرية ومؤشراً له دلالته على تبنى القيادة السياسية فى مصر لحقوق المرأة وآليات أو إدماجها فى عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[1]، واتجهت اتجاهات واسعة بها نالت المرأة بعض حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ... الخ، فهى من الرائدات المصريات اللائى حققن تقدماً بارزاً فى مجال المرأة والطفل،ونيل حقوقهما وإنشاء المكتبات وإقامة الجمعيات الأهلية لحل مشاكل المرأة جميعها، وتولت المؤتمرات فى مصر وليبيا والأردن وعمان وغيرها... الخ وتنادى فى كل مكان وفى كل دولة بحقوق المرأة وعلى سبيل المثال لا الحصر وجود أول قاضية مصرية.

وهناك أسماء بعض الجمعيات التى تعمل فى مجال أنشطة المرأة فى أعقاب القرن العشرين وأوائل القرن الحادى والعشرين، جمعية الرعاية المركزية المتكاملة، وجمعية رابطة المرأة العربية، الجمعية النسائية العامة لتحسين الصحة، الجمعية المصرية لتدعيم الأسرة، الجمعية النسائية لرعاية أسر المقاتلين والشهداء، جمعية مجندات الخدمة الاجتماعية، جمعية رعاية الأمهات والأطفال،جمعية التحرر الاقتصادى،جمعية النادى الدولى للمرأة العاملة، الجمعية الطبية النسائية، جمعية التدريب المهنى والأسر المنتجة جمعية إنقاذ الطفولة، جمعية النور والأمل، جمعية النهضة النسائية، الجمعية المصرية للاقتصاد المنزلى، الجمعية النسائية لتحسين الصحة بمصر الجديدة، جمعية حقوق الطفل الجمعية الخيرية لأسر وسط القاهرة،جمعية الهيئة العامة لجمعيات الشابات

(١) صبرى الشبراوى، هل المرأة نصف الثروة البشرية (القاهرة: المجلس القومى للطفولة والأمومة، ١٩٩٤) ص٤٠٠.

المسيحيات،نادى سيدات القاهرة،جمعية تنظيم الأسرة، جمعية أصدقاء الشعب، جمعية صديقات الطفولة والأسرة، جمعية النشاط النسائى[١].

جميع هذه الجمعيات متواجدة بالقاهرة، كما أن هناك بعض الجمعيات مقرها القاهرة والإسكندرية وغيرها ونذكرها بالترتيب: "جمعية الخدمات الاجتماعية ومقرها القاهرة، جمعية الجيزة للأم والطفل مقرها الجيزة، اللجنة الاجتماعية لربات البيوت ومقرها الجيزة،جمعية حقوق الطفل ومقرها الجيزة،جمعية الرعاية المتكاملة ومقرها الإسكندرية،جمعية نادى صفية زغلول ومقرها الإسكندرية، الجمعية النسائية بطوخ ومقرها القليوبية، جمعية الأسر المنتجة ومقرها القليوبية، الجمعية النسائية لرعاية الأسر والطفولة ومقرها الإسماعيلية، جمعية الهلال الأحمر بالسويس ومقرها السويس،جمعية تحسين الصحة ومقرها السويس، جمعية رعاية الفتاة ومقرها بور سعيد، جمعية الشابات المسلمات ومقرها الشرقية،جمعية الهلال الأحمر ومقرها الشرقية، الجمعية النسائية لتحسين الصحة ومقرها طنطا[٢].

ومن الملاحظ أن هذا النشاط ملحوظ إذا ما قورن بالجمعيات المتواجدة فى جنوب الصعيد،والتى بدأ بها منذ وقت قليل، وهذه الجمعيات تؤدى إلى تنوير فكر المرأة ومعرفتها بحقوقها ومنها الحقوق السياسية موضع الدراسة.

وبذلك أجبنا عن التساؤل الأول.

---

(١) تقرير مصر المقدم للمؤتمر العالمى الرابع للمرأة، المرأة فى مصر (بكين، ١٩٩٥) ص٦٧.
(٢)المرجع السابق، ص ٦٨.